المـملكة المـغربيـة
الأمانـة العـامة للحكومـة
اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية

رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية رقم 2021/62 بتاريخ 05 أكتوبر 2021 المتعلق بمنازعة شركة في صيغة مراجعة الأثمان الخاصة بصفقة أشغال

اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية

بناء على رسالة شركة « ..... » المتوصل بها في 26 ماي 2021؛

وعلى رسالة السيد مدير معهد ..... المتوصل بها في 24 يونيو 2021؛

وعلى المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية كما وقع تغييره وتتميمه؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.867 الصادر في 7 ذي الحجة 1436 (21 سبتمبر 2015) المتعلق باللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه؛

وبعد دراسة عناصر التقرير الذي قدمه المقرر العام أمام الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبيات العمومية؛

وبعد مداولة الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبيات العمومية خلال الجلسة المغلقة المنعقدة يوم 05 أكتوبر 2021.

أولا : المعطيـات

تقدمت شركة « ..... » بواسطة رسالتها المشار إليها أعلاه، إلى اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية تطلب منها رأيها بشأن تغيير مؤشر " صيغة مراجعة الأثمان " TR3 مكرر" خاص بالأشغال الطرقية المنصوص عليه في الصفقة رقم ...../2019/24 المتعلقة بأشغال تهيئة ملاعب الرياضة بمعهد .....، معتبرة أنه لا يتناسب مع طبيعة الأعمال موضوع الصفقة ولا مع شهادة التكييف والتصنيف المطلوبة في الصفقة (O2) الخاصة بأعمال التلبيس الخاصة. ومبينة أن الأشغال الطرقية لا تشكل سوى 15% من مجموع الصفقة بينما أعمال التلبيس الخاصة تمثل 60% من الصفقة، وبناء عليه تطالب الشركة بتطبيق مؤشر الأثمان "BAT1" "

إثر ذلك راسلت اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية مدير معهد ..... بمقتضى الرسالة رقم 253.21 المؤرخة في 09 يونيو 2021 مطالبة إياه موافاتها بموقف المعهد مما جاء في طلب الرأي.

وقد سجل السيد مدير المعهد في معرض رسالته الجوابية المذكورة أعلاه، أن طلب العروض جرى في ظروف عادية وأن الإدارة لم تتلقى أي شكاية من طرف المتنافسين بهذا الصدد، وأنه بتاريخ 16 أكتوبر 2020 توصلت الإدارة برسالة من شركة « ..... » تطلب من خلالها تغيير

مؤشرات مراجعة الأثمان الخاصة ببعض الأثمان معتبرة أن "مؤشر الأثمان " TR3 مكرر" لا يتلاءم مع طبيعة الأعمال المنجزة ولا مع شهادة التأهيل والتصنيف المطلوبة بشأن هذه الأعمال، الأمر الذي اعتبره صاحب المشروع منافيا للصواب، مبينا أن مجموعة من الأعمال موضوع الصفقة لا يتوفر بشأنها مؤشر إجمالي لمراجعة الأثمان لذا جرى تمديد تطبيق مؤشر الأثمان " TR3 مكرر" على كافة الأعمال.

ثانيا: الاستنتاجات

حيث إن جدول الأثمان- البيان التقديري المفصل يبين أن معظم الأشغال موضوع الصفقة تهم أعمال التلبيس الخاصة؛

وحيث إن صاحب المشروع أوضح أن شهادة التأهيل والتصنيف طلبت بناء على قيمة الأعمال المراد إنجازها كما هو محدد في نظام التأهيل والتصنيف الجاري به العمل وليس وفق طبيعة الأعمال؛

وحيث أكد أيضا على أن صيغ مراجعة الأثمان لا تتضمن أي مؤشر إجمالي بالنسبة للأعمال المتعلقة بأشغال التلبيس الخاصة موضوع الصفقة لذا فقد اختير مؤشر TR3 مكرر وطبق على مجمل الأشغال المتعلقة بالصفقة؛

وحيث إن شركة « ..... » تطالب بتغيير مؤشر مراجعة الأثمان " TR3 مكرر" المنصوص عليه في عقد الصفقة وتعويضه بمؤشر الأثمان "BAT1" ؛

وحيث إن مؤشر الأثمان "BAT1" المخصص للأشغال الكبرى والتلبيس والمساكة اعتبره صاحب المشروع لا يشمل "أشغال التلبيس الخاصة" مما جعله يختار بدل ذلك مؤشر" TR3 مكرر" الذي اعتبره الأقرب إلى الأعمال موضوع الصفقة؛

وحيث يتبين من خلال الجدول المتعلق بتحليل المبلغ الإجمالي للصفقة Décomposition du montant globale أن الأعمال المتعلقة بأشغال التلبيس الخاصة لا تمثل سوى 41,29 % فقط من مجموع الصفقة وليس 60% كما زعمت الشركة، وبالتالي لا يمكن اعتماد مؤشر الأثمان "BAT1" كمؤشر لمراجعة أثمان يطبق على كافة الاشغال المكونة للصفقة؛

وحيث إن قرار رئيس الحكومة رقم 3.302.15 الصادر في 15 من صفر 1437 (27 نوفمبر 2015) بتحديد قواعد وشروط مراجعة أثمان الصفقات العمومية قد نص في مادته 4 على إمكانية التنصيص ضمن دفتر الشروط الخاصة المتعلق بالصفقة على صيغة أو عدة صيغ لمراجعة الأثمان؛

وحيث إن ذات القرار نص في مادته 11 على أنه في حالة انعدام مؤشرات مناسبة في لائحة المؤشرات يجوز لصاحب المشروع اللجوء إلى أثمان أو مؤشرات واردة في نشرات أو وثائق متخصصة يحددها في دفتر الشروط الخاصة؛

وحيث إن دورية وزير التجهيز والتكوين المهني وتكوين الأطر المؤرخة في 23 مارس 1987 المتعلقة بمراجعة أثمان الصفقات ووضع مؤشرات إجمالية للبناء والأشغال العمومية قد أباحت استخدام صيغة واحدة لمراجعة الأثمان أو عدة صيغ لمراجعة الأثمان إذ اقتضت الضرورة ذلك، كما سمحت بمواصلة نشر المؤشرات الأساسية والبسيطة وكذا المركبة من أجل استخراج الصيغ البارمترية التقليدية Les formules paramétrique traditionnelles لمراجعة الأثمان بالنسبة للصفقات التي لا تتوفر لها مؤشرات إجمالية.

ولما كانت بعض الأعمال موضوع الصفقة المعنية لا تتوفر لها مؤشرات مناسبة في لائحة المؤشرات المتعلقة بمراجعة الأثمان، كما ذهب إلى ذلك صاحب المشروع في معرض رسالته الجوابية، وبما أن الوثيقة المتعلقة بتحليل المبلغ الإجمالي للصفقة Décomposition du montant globale أوضحت أن الأعمال المتعلقة بـ REVETEMENT SYNTHETIQUE تشكل نسبة % 41,29 من المبلغ الإجمالي للصفقة بينما بناء الأرصفة يمثل ما مجموعه % 32,27 من مبلغ الصفقة الإجمالي، في حين تتوزع باقي النسب على النحو التالي: الأعمال المتعلقة بالتجهيزات الرياضية بنسبة % 10.27 والإنارة بنسبة % 10.65 وأعمال الصرف الصحي بنسبة % 5,52 من المبلغ الإجمالي للصفقة ، فإنه كان يجدر بصاحب المشروع اعتماد أكثر من صيغة لمراجعة الأثمان، واحدة تعتمد الصيغة البارمترية التقليدية بالنسبة لأعمال التلبيس الخاصة وذلك من خلال تحديد المعاملات الخاصة بها بالرجوع إلى قيمة كل مكون من مكوناتها انطلاقا من اللوائح الخاصة بالمؤشرات الأساسية التي تنشرها الوزارة المكلفة بالتجهيز للحصول على مؤشر إجمالي خاص بأعمال التلبيس الخاصة، أما بالنسبة للأعمال الأخرى التي تتوفر بشأنها مؤشرات إجمالية فيمكن اعتماد الصيغ المناسبة لمراجعة الأثمان حسب الطبيعة الخاصة لكل نوع من الأعمال على حدة.

ثالثا: رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية

استنادا لما سبق بسطه وبناء على الوثائق المرفقة بالملف، ترى اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية أنه سواء، بالنسبة لصيغة مراجعة الأثمان المطبقة على الصفقة " TR3 مكرر" أو تلك التي تطالب الشركة صاحبة الصفقة بتطبيقها "BAT1" غير ملائمين لكافة الاشغال موضوع الصفقة، وعليه يمكن تصحيح الوضع باتخاذ عقد ملحق بالصفقة ينص على اعتماد أكثر من صيغة لمراجعة الأثمان، تناسب كل واحدة منها أهمية الأعمال المنجزة حسب طبيعتها وحسب النسبة التي تشكلها من مجموع الصفقة.